ولا عندي لهذه الاعتراضات واحد منها وتفصيل المقام ان ههنا اربع احتمالات الاول
ان يجعل الاعمال جزءا من حقيقة الايمان داخلة في قوامه وحقيقته بحيث يلزم
من عدمها عدمه وهو مذهب المعتزلة والثاني ان تكون الاعمال اجزاء موجبة
للايمان فلا يلزم من عدمها عدمه كما يعد في العرف الشعر والنظر والتأمل
ابوابا للزيد مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام احد هذه الامور
وكالاعضاء والاولاد والشيخ تعد اجزائها ولا يقال بانعدامها بانعدامها
وهذا هو مذهب السلف كما ورد في الحديث الصحيح للايمان بضع وسبعون
شعبة اعلاها قول لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق كما في
لفظ الايمان عندهم موضوع للقدر المشترك بين التصديق وبين مجموع التصديق
والاعمال فبينه وبين الاعمال فيكون اطلاقه على التصديق فقط وعلى
مجموع التصديق والاعمال حقيقة كما ان المقر في الشجرة المغتبة بحذ الاخر في
القدر المشترك بين ساقها ومجموع ساقها مع الشعب والاوراق فلا
يطلق الانعدام عليها ما بقي الساق وقس عليه الانسان المعين كزيد فان
التصديق بمنزلة اصل الشجرة والاعمال بمنزلة فروعها واعضائها فادام الاصل
باقيا يكون الايمان باقيا وان انعدم شعبها كما تعدم تمثيلا بالشجرة الثالث
ان يجعل الاعمال آثارا خارجة عن الايمان مسببة له ويطلق عليها لفظ
الايمان مجازا لعلاقة بينهم وبين الاحتمال الثاني في الايمان يكون اطلاق
اللفظ عليها حقيقة او مجازا وهو بحث لفظي الرابع ان يكون الاعمال خارجة
عنه بالكلية ومن القائلين بهذا الاحتمال من يقول لا يضر مع الايمان معصية
كما لا ينفع مع الكفر طاعة وهو مذهب بعض الخوارج واعلم ان الاسلام
هو الانقياد الظاهر وهو التلفظ بالشهادتين والاقرار بما يتبين عليها

والاسلام